

او غير زايغ الفصل الخامس في الوحدة والكثرة وفيما نرى في حقيقتيها قبل
بداية الكتاب انما يريد منا ان نقتنع بتوحيدها الا ان حجة كل على التسمية والاختلاف بالبار
لكن تصور صدره المعاني الضخمة عند العقل من تصور الوحدة والكثرة قلت انما ذكر في اول
الكتاب مثلا لتصور غيره لا على انه مذموم ثم زينة فلا يرد هذا عليه الوحدة كون
الشيء بحيث لا يتقسم الى امور متشابهة في الماهية هذا التعريف شامل للوحدة الحقيقية
وهي كون الشيء بحيث لا يتقسم اصلا كالواجب والمنقطعة والوحدة الغير الحقيقية وهو
كون الشيء بحيث يتقسم الى امور غير متشابهة في الحقيقة كالانسان المتقسم الى الاعضاء
المختلفة فيلزم من هذا التعريف ان لو كان في الشيء منسبا الى امور متشابهة في الماهية
لم تكن له وحدة وان لا يحصل من اجتماع الامور المتخالفة في الماهية كمال الانسان والقرص
والحجر وغير ذلك كثره وعلته ظاهره واجب بان ماله الوحدة معاير للوحدة مجاز
ان لا يتقسم الوحدة الى امور متشابهة في الماهية وينقسم ماله الوحدة اليها والامور
المتخالفة في الماهية لا يحصل من اجتماعها الكثرة بل الكثرة لا يحصل الا من اجتماع
الوحدات وهي امور متشابهة في الماهية او عدم الانقسام صفة ماله الوحدة
فلا وجه لهذا الجواب نعم لو عرف الوحدة بما لا يتقسم الى امور متشابهة في الماهية كان
له وجه وان كان يرد عليه الواحد والكثرة ما عاينها الشيء لان الشيء بحيث ينقسم الى امور
متشابهة في الماهية ثم الوحدة معايرة للوجود في الماهية فانه الكثر من
حيث تعدد كثره موجود وليس بواحد فقد انقسمت شي بالوجود ولم يتصف بالوحدة
وانما قال من حيث تعدد كثره لان الكثرة قد يتصور له الوحدة لان حيث تعدد كثره فيقال

الكثرة

الكثرة انها كثيرة واحدة ولكن لان حيث هي كثره وايضا الكثير من حيث هو كثره
اساسا مثلا لان ما يسميه ما من الماهيات وليس بواحد فلهذا معايرة للاخر وكذا الكثرة
لان معايرة للوجود ولها مية لانه يصدق باعتبار انه واحد موجود وانسان
غيره ما يكتسبه وما يكتسبه في الخارج لانه جزء من الواحد الموجود وهو الموجود بوجوده
فبما لان ان الواحد باعتبار انه واحد موجود بالوجود مع وجود الوحدة فقط
ولانها لو كانت عدمية كما كانت عدم الكثرة لانه لو اذ ذلك كانت افعاء مطلقا
او عدم غير الكثرة وكلها من اجمال الا ولا يكتسب من صدق الوحدة على جميع الاشياء
وانما التلبه فلانه لا يلزم جواز اجتماع الوحدة والكثرة لان كل ما لا يكون عدم الكثرة
جاز اجتماعها معها ولما نه ان يمنع الملازمة والكثرة مجموع الوحدات عدمية
فيكون عدمية ايضا لان ما هو في عدمه فهو عدمه فيكون التقصيص عدمية وهو
لان محسبان تكون احد المتقصبين وجودا ياراد لا تقابل بين عدميتين لانها
لان ان يعينها تقابلا كما يجب بيانها فضلا عن التناقض فاقابل بين التقصيص
بالذات وبينها بالعرض لان العمل التقدير ان الوحدة عدمها فلكل لازم
من التقدير فالوحدة وجودية والكثرة مجموع الوحدات فقط فيكون وجودية
ايضا وعدمه من الابدال الدال على كون الوحدة وجودية بان الوحدات لو
وحدات كانت متشابهة في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات وخصوصية
كل واحدة فلا بد على ما يسميه النوعية وليست تلك الخصوصية للاوحدة فيكون
لانها من تلك الوحدات وحدات اخرى فيقبل الكلام اليها ويلزم التسلسل الاقبال

ان الواحد ضم

علم